المؤتمر الثانى
تغيير اسم الحزب

لقد سافر حسنى العرابى ليحضر المؤتمر الرابع للكومنترن وليحقق هدفين محددين:

١- قبول الحزب الاشتراكى المصرى عضوا فى الكومنترن والاعتراف به كممثل للبروليتاريا المصرية.

٢- خلق ارتباط بين الحزب وبين الحركة البروليتارية العالمية.

وقد قام حسنى العرابى بدور نشط تألقى بالكثير من الخطب والبيانات، ولكن يبدو أن المسألة لم تكن سهلة فقد تشكلت لجنة لدراسة الموضوع كان مقررها الرفيق كاتياما واستمعت اللجنة إلى تقرير قدمه حسنى العرابى نورده بنصه للأهمية التاريخية[١].

تقرير عن الحزب الاشتراكى المصرى وقرار حياله

أيها الرفاق:

لقد اجتمعت لجنة المسألة المصرية عدة مرات واستمعت إلى تقرير الحزب الاشتراكى المصرى وناقشت القضية باستفاضة، إننا ندرك أن مصر تحتل مكانا هاما، فهى من ناحية تفصل بين الشرق والغرب ومن ناحية أخرى تصل بينهما، وهى المفتاح إلى الشرق والشرق الأقصى، ولذلك فالحركة الشيوعية المصرية ذات أهمية كبرى.

ولقد عانى الشعب المصرى طوال أربعين عاما من استغلال الاستعمارين الإنجليزى والفرنسى، وكانت إحدى نتائج الحرب الأخيرة أن غير الشعب المصرى موقفه فثار ضد الاستعمار الإنجليزى، وبينما يكتفى صغار البورجوازيين والرأسماليين المصريين باستقلال الاسم لبلادهم فإن الشيوعيين والعمال والثوريين لايرضون بهذا الاستقلال، وإنما يطلبون استقلالا حقيقيا، وبالنسبة لموقفهم من هذه القضية فإنهم يجب أن يحظوا بمساعدة الكومنترن، ولقد اتفقنا – نحن لجنة المسألة المصرية – على أن الحركة الشيوعية فى مصر يجب أن تتلقى المساعدة والتشجيع، فبناء حركة شيوعية فى مصر أمر ضرورى حتى تمسك بالمفتاح إلى الشرق والشرق الأقصى. وفى حالة وقوع تمرد فى الهند فإن مصر – بفضل الموقع الجغرافى الذى تشغله– يمكن أن تفتح الطريق للثورة الهندية وتساندها بإغلاق قناة السويس، لهذا تحدونا الرغبة فى مد يد المساعدة لحركة الشيوعية المصرية وإلى الاعتراف بالحزب الاشتراكى المصرى. إن الحزب الاشتراكى المصرى ما زال حديث الولادة لم يحرز بعد خبرة فى عدة نواح، هذا بالرغم من أن الرفاق المصريين يسيرون على خط الكومنترن، ومع هذا نود أن نضع بعض الشروط لانضمامهم إلى الكومنترن، لهذا قررنا طرح هذا القرار أمامكم.

«قرار من لجنة المسألة المصرية عن الحزب الاشتراكى المصرى. صادر فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٢٢.

بعد عدة جلسات وصلت اللجنة إلى القرار التالى:

١– يكفى تقرير مندوب الحزب الاشتراكى المصرى الذى أتيح لنا الاطلاع عليه للدلالة على أن الحزب الاشتراكى المصرى يمثل حركة ثورية عارمة تسير على نهج الدولية الشيوعية.

٢– ومع هذا فاللجنة تقترح تأجيل قبول الحزب الاشتراكى المصرى فى الدولية الشيوعية إلى حين:

أ) يطرد الحزب بعض العناصر غير المرغوب فيها.

ب) ويعقد مؤتمر ينضم فيه إلى الحزب الشيوعى المصرى أى عنصر شيوعى فى مصر يمكن أن يكون حاليا خارج الحزب الشيوعى المصرى ويقبل الشروط الواحد والعشرين الدولية الشيوعية.

ج) ويكون الحزب قد غير اسمه إلى «الحزب الشيوعى».

٣- لذلك تعهد اللجنة إلى الحزب الاشتراكى المصرى عقد مؤتمر يهدف إلى تحقيق الشروط المشار إليها سابقا فى تاريخ قريب لا يعدو الخامس عشر من يناير ١٩٢٣».

لقد عاد حسنى العرابى، وهو فى عجلة من أمره، فقرار المؤتمر الرابع الكومنترن يلزمه بالقيام بأعمال جسيمة خلال فترة قصيرة جدا - لا تتجاوز ١٥ يناير ١٩٢٣. وإذا كانت لجنة المسألة المصرية قد أعدت تقريرها فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ ثم عرض بعد ذلك على المؤتمر فإن حسنى العرابى يكون قد وصل مصر حوالى منتصف ديسمبر، ولم يكن أمامه سوى شهر واحد تقريبا لإنجاز ثلاث مسائل عسيرة:-

١- تغيير اسم الحزب من الحزب الاشتراكى المصرى إلى الحزب الشيوعى المصرى، وهو خطوة يبدو أن المؤتمر الأول للحزب قد أثار حولها جدلا طويلا انتهى بنوع من المساومة بين الأطراف المختلفة تمثلت فى الاحتفاظ باسم الحزب الاشتراكى المصرى مع إضافة عبارة «الشعبة المصرية الدولية الثالثة» وحتى هذه المساومة الذكية وافق عليها المؤتمر بالأغلبية وليس بالإجماع.

كذلك فإن الدعايات المعادية للشيوعية كانت قد نشطت خلال الفترة السابقة إلى حد أن كلمة «الشيوعية أصبحت مرادفا لتعبير آخر هو «الإباحية» بل إن بعض المترجمين كان يترجم كلمة Communism وربما بحسن نية - إلى اللفظ العربى «إباحية» اشتقاقا من لفظ مباح وإيماء إلى أن الشيوعية تبيح الملكية للجميع.

كذلك نلاحظ أن الأهرام يعلن أن اللجنة المركزية للحزب قررت أن تغير اسم الحزب إلى الحزب الإباحى(٢).

والحقيقة أنه لا بد من التأمل - فى ظل الظروف الموضوعية لمصر -عما إذا كان ضروريا تغيير الاسم أم لا، فلينين عندما عرض عليه الحزب المنغولى فى ١٩٢١/١١/٥ تغيير اسمه من الحزب المنغولى الشعبى الثورى إلى الحزب الشيوعى قال لقادة الحزب «أنا لا أنصحكم بذلك. المشكلة ليست استبدال اسم باسم آخر، ولو طلبتم رأيى فإننى لا أنصحكم بالتغيير» وقال لينين أيضا «إن أمام الثوريين المنغولين واجبات كثيرة كى يبنوا دولة جديدة واقتصادا جديدا وثقافة جديدة قبل تحول هؤلاء الرعاة إلى بروليتاريا.. الأمر الذى يساعد فى المستقبل على تحويل هؤلاء الاشتراكيين الشعبيين إلى شيوعيين، لكن مجرد تغيير الواجهة مضر وخطير».

إلا أنه يتعين ملاحظة أن ظروف مصر تختلف عن منغوليا من حيث قوة البروليتاريا المصرية وتصاعد نضالها ونضجها فى المعارك الثورية، ومن حيث ضرورة تحديد حد فاصل يعزل اشتراكى الدولية الثانية الذين كانوا لايزالون يمارسون نشاطا فى الحزب.

لكنه وبالرغم من هذه الظروف الموضوعية فإن عملية الإسراع الشديد بتغيير اسم الحزب دون صراع أيديولوجى كاف ودون توضيح للقواعد قد وصل بالمسألة إلى الوضع الذى وصفه لينين بأنه «مجرد استبدال اسم باسم آخر» أو «مجرد تغيير للواجهة».

٢- فصل بعض أعضاء الحزب، أو بالدقة فصل روزنتال ونحن نعلم أن روزنتال قد لعب دورا أساسيا فى تأسيس الحزب. وكان يمارس نفوذا واسعا وسط العناصر الأجنبية ووسط النقابات[٣].

٣- عقد مؤتمر - ولم تكن هذه مسألة سهلة-؛ نظرا لضيق الوقت الذى يعوق أى إعداد جدى للمؤتمر. كذلك فإننا نلاحظ أن مجلة International Press Correspondence قد نشرت القرار فى عددها الصادر فى ٥ يناير ١٩٢٣ وربما أذيع القرار قبل ذلك مما يجعل من المستحيل أمام الحزب عقد مؤتمره سرا كما حدث بالنسبة للمؤتمر الأول، خاصة وأن السلطة تعلم أنه مضطر إلى عقد المؤتمر فى مدة لا تتجاوز ١٥ يناير ١٩٢٣ ولهذا اضطرت اللجنة المركزية إلى أن تحاول عقد المؤتمر علنا وعمل البوليس على منعه.

ولسنا نعرف الدوافع التى حدت بلجنة المسألة المصرية فى المؤتمر الرابع للكومنترن إلى تحديد يوم ١٥ يناير كحد أقصى لتنفيذ هذه الأمور جميعا، لكننا ندرك أية صعوبات واجهت قيادة الحزب عندما حاولت التقيد بهذا الموعد.. وندرك أن الإسراع الشديد ربما أدى إلى بعض النواقص.

المهم، لقد بدأ حسنى العرابى وزملاؤه العمل بسرعة ربما كانت أشد ضررا من الإبطاء ودعوا إلى اجتماع للجنة المركزية تقرر فيه:

١- فصل روزنتال.

٢- إعلان تغيير اسم الحزب.

كذلك قررت اللجنة المركزية أن يتولى أحمد المدنى أمانة الصندوق بدلا من روزنتال، لكن الأمور تتطور سريعا.. فروزنتال يصدر بيانا غاضبا يتهم فيه «أحد الأشخاص» (حسنى العرابى) بالتسلط والسيطرة والوقيعة بينه وبين الكومنترن..

وأحمد المدنى ما لبث أن قدم استقالته بحجة «أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر، وأن البلاد لا تقوى علي تحمل مبادئها، وأنه لا يستطيع الاشتراك بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة».

وبعد عدة أسابيع انسحب أيضا السيد هريدى واسكندر صاده..

ثم ما لبث محمد عبدالله عنان أن بدأ هو أيضا الهجوم، لكن هجومه جاء مناقضا تماما لكل ما جاء فى بيانه السابق، فبدأ يهاجم لجنة الإسكندرية؛ «لأنها خرجت وتمردت على ما اختطه الحزب لنفسه من سياسة الرزانة والتعقل وسرعان ما تأيد خروج تلك الشعبة بما زعمته من أنها قررت نقل لجنة الحزب المركزية إلى الإسكندرية وبما زعمته أيضا من فصل زعماء الحزب ومؤسسيه ورجاله العاملين تخلصا من رقابتهم الحكيمة وسياستهم الرشيدة ولم يقف خروجها عند ذلك الحد، بل إنها تحت ظل اسم الحزب الاشتراكى المصرى ارتكبت الشطط ونادت بأبعد المبادئ تطرفا وأدعاها إلى تشويه هيبة المبادئ الاشتراكية الصحيحة، فلم ير مؤسسوا الحزب عندئذ إلا أن يعلنوا للرأى العام براءتهم من خطر هذه التصرفات وسفه تلك السياسة، وأن يؤكدوا لرفاقهم ومواطنيهم أنهم ملتزمون جانب الرؤية متمسكون بشد أزر الغاية الوطنية».

لكن الناس جميعا كانوا لا يزالون يذكرون هجوم عبدالله عنان على سلامة موسى وكلماته الحاسمة التى تصف نفس الأفكار التى يرددها اليوم بالرجعية.

لكن الشىء الذى يلفت النظر فى بيان محمد عبدالله عنان هو ما يستنتج منه أن اجتماع اللجنة المركزية الذى عقد فى أواخر ديسمبر لم يحضره أحد من القاهرة.. ولا محمد عبدالله عنان نفسه..

والسؤال المطروح هو.. ألم يكن محمد عبدالله عنان سكرتير لجنة الحزب بالقاهرة عضوا فى اللجنة المركزية..؟

أم أن منظمى هذا الاجتماع العاجل اكتفوا بجمع بعض أعضاء اللجنة المركزية فقط..

هذه المسألة من الصعب التأكد منها، خاصة وأن نظام الحزب بالرغم من علنيته لم يكن يسمح بإعلان أسماء أعضاء اللجنة المركزية..

المهم أن عنان لم يشترك فى اجتماع الإسكندرية، يؤكد ذلك ما نشرته الأهرام يوم ٤ يناير نقلا عن رسالة واردة من مكتبة بالإسكندرية فى ٣ يناير «زارنا اليوم حضرة الأستاذ

محمد عبدالله عنان المحامى سكرتير الحزب الاشتراكى المصرى فى العاصمة وأخبرنا أنه قدم إلى الإسكندرية ليبحث عن حقيقة الظروف والعوامل التى دعت بعض أعضاء فرع الإسكندرية لفعل بعض أمور أدت إلى إحداث ضجة شديدة حول مبادئ الحزب وغاياته»..

ثم إن عنان يذكر فى بيانه الذى نشر فى الأهرام: وأخيرا قامت حول تصرفات شعبة الإسكندرية ضجة ثانية وذكرت الأهرام أن فريقا من الأعضاء قرر أن يسمى الحزب «إباحيا» وأن عضوا من أساطينه قد فصل وأن زميلا له استقال احتجاجا على تلك التصرفات»[٤].

وهكذا يستقى عنان معلوماته من الأهرام فيسرع إلى الإسكندرية ليتلمس الموقف ثم صدر بيانه الذى يهاجم فيه الحزب ويحرض ضده السلطات فيقول «إن المضى فى التطرف الممقوت ليس من شأنه إلا أن يؤخر الدعوة الاشتراكية وأن يحمل السلطات على عدم الثقة بمبادئنا وأغراضنا العادلة».

ولقد كان عنان من الانتهازيين بحيث هاجم كل المواقف والاتجاهات التى دافع عنها دفاعا حارا منذ أسابيع قليلة وعلى صفحات نفس الجريدة «الأهرام».

ولقد كان من السهل الرد عليه وإفحامه بحججه هو، وبنفس كلماته السابقة لكن الذى تصدى للرد عليه لم يكن موفقا، بل إن طبيعة هذا الشخص - فؤاد الشمالى - توحى بأنه قد اندفع للرد دون تكليف من الحزب.. فقد اكتفى بعبارات عامة لا تقنع أحدا، ثم أخذ به يقول «كلمتى إلى زعماء الاشتراكية فى مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال وليست بالتجار والملاك والمحامين»[٥].

فهل كانت كلمات الشمالى موجهة ضد عبدالله عنان، أم أنها غمزة من طرف خفى للقيادة الجديدة ومن أعضائها حسنى العرابى «التاجر» وصفوان أبو الفتوح «المدرس» وأنطون مارون «المحامى» وغيرهم من المثقفين[*].

وعلى أية حال فإن الحزب لم يكتف بهذا الرد وتوجه عدد من أعضائه إلى مكتب الأهرام بالإسكندرية وطالبوا بنشر رد على عبدالله عنان، لكن الأهرام اكتفى بأن نشر فى اليوم التالى «أن عددا من أعضاء الحزب قد زارنا وأطلعنا على مراسلات كثيرة متبادلة بين زعماء الحزب فى القاهرة والإسكندرية يستدل منها أن هناك أشياء شخصية كثيرة بينهم»[٦]. ولم ينشر الأهرام رأى الحزب.. لكن هذه العبارة توحى - على أية حال - بأن ثمة محاولات قد بذلت لتسوية الأمر مع عبدالله عنان.

وعلى أية حال وبالرغم من بعض النواقص التى أدت إليها محاولة الإسراع الشديد فى التنفيد، فقد تمكنت اللجنة المركزية من التحكم فى الموقف واستطاعت أن تعد العدة لعقد المؤتمر الثانى للحزب.

ولقد كان الصراع حول حق الحزب فى عقد مؤتمره العام محكًّمًا لموقف السلطات من التطورات الجديدة التى طرأت على الحزب.

والحقيقة أن السلطة كانت قد بدأت منذ فترة فى محاولة تقييد نشاط الحزب وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ استدعت سلطات الأمن بالإسكندرية روزنتال وأبلغته أنها بأمر مدير الأمن العام تحظر عليه نشر الدعوة الشيوعية وإلا فإن الحكومة قد تفكر فى إبعاده عن البلاد، فرد روزنتال قائلا: «إنه مصرى الجنسية ويسرى عليه من القوانين ما يسرى على جميع المصريين فإذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين فليس أسهل عليها من محاكمته وإلا فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عن اتباعها»[٧].

ثم تفجر الموقف من جديد عندما تقدم الحزب بطلب رسمى لسلطات الأمن بالإسكندرية يطلب عقد مؤتمره العام يومى ٦-٧ يناير ١٩٢٣. وقد احتاطت اللجنة المركزية للأمر فقررت أن المؤتمر سوف يصبح قانونيا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين[٨].

ويقول الأهرام: إنه «كان مفهوما أن أحد أركان النهضة الشيوعية فى إنجلترا وهو الدكتور بول سيأتى إلى الإسكندرية موفدا من قبل الحزب الروسى لحضور هذا المؤتمر.. لكن هذا الرجل لم يأت حتى الآن، غير أن الحزب لا يزال عازما على عقد مؤتمره فى موعده».

ويواصل الأهرام قائلا: «وقد علمنا أن إدارة الأمن فى الإسكندرية استدعت اليوم المسيو روزنتال سكرتير الحزب الذى فصل منه مؤخرا ومحمود أفندى حسنى العرابى السكرتير العام للحزب وأبلغت كلا منهما على حدة أن وزارة الداخلية قررت أن تمنع عقد المؤتمر الشيوعى الذى ينوى الحزب عقده فى الإسكندرية، وأن البوليس فى هذه المدينة سينفذ هذا الأمر ويحول دون عقد ذلك المؤتمر»[٩].

لكن الحزب أعلن عن تصميمه على عقد المؤتمر فى موعده ويبدو أنه قد حاول الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لأعضائه من الأجانب والتى تمنع البوليس من التدخل إذا ما عقد الاجتماع فى مكان مستأجر باسم شخص أجنبى[١٠].

وفى ٣ يناير أصدرت اللجنة المركزية نداء إلى الرأى العام العالمى أرسلت صورا تلغرافية منه إلى الأحزاب الشيوعية بالخارج وإلى النواب الشيوعيين فى البرلمانات المختلفة جاء فيه:

«تقيم بعض الجماعات الرجعية فى مصر اجتماعات ينازلون فيها الشعب المصرى العداء جهرة تحت حماية البوليس. وصحفهم تسىء للبلد فى الداخل والخارج بما ينفثون من سموم بدون مراقبة ولا إزعاج.

ويعلن الحزب الشيوعى المصرى عن عقد موتمر له بين أعضائه يومى ٦ و٧ يناير ١٩٢٣ فتعلنه الوزارة المصرية بالتعطيل وتتحداه فتمنع محاضراته الأسبوعية وتحرمه من لسان يعبر عن آمال الشعب المصرى المغلوب على أمره. ففى أى زمن نحن؟ وهل نحن حقا مستقلون؟ وهل هذه ثمرة الاستقلال المزعوم؟

فإلى الشعوب الأوروبية نشهدها على مهزلة الاستقلال ونجأر إليها من المظالم الاستعمارية التى لن يصبر المصريون على تحملها طويلا»[١١].

ويتضح من هذه الرسالة أن المسألة لم تكن مجرد منع عقد المؤتمر، بل إن البوليس قد منع أيضا المحاضرات الأسبوعية بدار الحزب.

وقرر الحزب أن يتوجه أعضاء المؤتمر إلى مقر الاجتماع ولا يتفرقون إلا إذا فرقهم البوليس بالقوة.

وفى الموعد المحدد للاجتماع حاصرت قوات البوليس مكان الاجتماع ومنعت أعضاء المؤتمر بالقوة من دخوله.. واكتفى الحزب بالاحتجاج على هذا المنع..

لكن هذه المسرحية لم تكن إلا ستارا أخفى الحزب خلفه انعقاد مؤتمره سرا، وإن كان قد اكتفى بأن حضره عدد محدود من الأعضاء، وقد أقر المؤتمر الإجراءات التنفيذية التى اتخذت[١٢]، كما يبدو أيضا أن هذا المؤتمر قد وافق على مشروع البرنامج الجديد.

الهوامش

(1) International Press Correspondence V.3.N.
2-5-1-1923. P.21

(٢) ١٩٢٢/١٢/٢٧.

(٣) تضاربت الأقوال حول سبب إصرار الكومنترن على فصل روزنتال فيقول لاكور: إن السبب هو ميول روزنتال الفوضوية (الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط حاشية ص١٠٦) وثمة شواهد تؤكد هذا الاستنتاج منها أن مقر الحزب الاشتراكى بالإسكندرية كان يضم صورا لماركس ولينين وروزا لوكسمبرج وباكونين «الزعيم الفوضوى». كذلك ثمة رواية شخصية سمعتها تقول: إن روزنتال هو الذى اقترح على سلامة موسى ترجمة «نداء إلى الشباب لباكونين» ويقول لاكور فى كتابه «الشيوعية والوطنية فى الشرق الأوسط» أن روزنتال كان ضمن الأقلية التى عارضت الانضمام للدولية الثالثة ص٣٣ كذلك نلاحظ أيضا فى شهادة روزنتال أمام النيابة - راجع الملاحق - إن لروزنتال تحفظات على شروط الدولية إذ يقول وأعرفها جميعا ولو كنت أحد واضعيها ربما كنت لا أوافق على مجموعها. ومما تجدر الإشارة إليه أن أفيجدور واسمه الحقيقى «بهيل كوسى» وهو زوج ابنة روزنتال كان فى ذلك الوقت ممثل الكومنترن فى مصر. وإن شارلوت روزنتال ظلت عضوا فى الحزب، بل وأصبحت فى عام ١٩٢٥ عضوا فى اللجنة المركزية للحزب.

(٤) الأهرام ١٩٢٣/١/٤.

(٥) الأهرام ١٩٢٣/١/٩.

(*) على أية حال ما لبث فؤاد الشمالى أن انسحب من الحزب معلنا تأسيس حزب جديد أسماه «الحزب الاشتراكى السورى اللبنانى» مقره الإسكندرية وأصدر بيانا مليئا بالتخبط يقول فيه «شرعنا فى تكوين جمعية ترمى إلى تحرير سورية ولبنان سياسيا واقتصاديا وقلنا: اشتراكى لا شيوعى؛ لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والإباحية.. ولما وضعنا مبادئنا الأساسية التى استخلصناها من الدولية الثالثة رأينا أنها تتنافر مع معنى الشيوعية والإباحية.. وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المغلوبة على أمرها نعمل لتحسين حال العمال على قدر المستطاع فى الوقت الحاضر، ونرمى إلى تسليم مقاليد الأحكام وزمام الأمور إلى طبقة العمال والفلاحين فى أول فرصة تمكننا..». (الأهرام ٢٦ مايو ١٩٢٣) لكن سلطات الأمن لم تسكت على محاولة الشمالى تأسيس حزب سورى لبنانى بالإسكندرية فاستدعته وأنذرته وقالت له - على حد قول مراسل الأهرام - «يجب أن تسكت وتحذر» (الأهرام ١٩٢٣/٦/١١) وقد سكت الشمالى ويبدو أنه قد غادر البلاد على الفور إلى الشام حيث شارك هناك فى تأسيس الحزب الشيوعى السورى اللبنانى.

وقد ظهر اسمه فيما بعد عضوا فى اللجنة التنفيذية للعصبة المعادية للإمبريالية، ثم ما لبث أن أبعد أيضا من صفوف الحزب الشيوعى السورى اللبنانى.

(٦) الأهرام ١٩٢٣/١/٦.

(٧) رؤوف عباس - المرجع السابق - ص٢٤٤.
(٨) رؤوف عباس - المرجع السابق - ص٢٤٤.
(٩) الأهرام ١٩٢٣/١/٤.
(١٠) عبدالعظيم رمضان - المرجع السابق - ص٥٣٦.
(١١) الأهرام ١٩٢٣/١/٥.
(١٢) عبدالعظيم رمضان - ص٥٣٦، رؤوف عباس - ص٢٤٤. وشهادة رورنتال - بالملاحق.